

المعوقات الضريبية وأثرها على نمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة
Tax Obstacles and their Impact on the Growth of Small Enterprises in the
Gaza Strip

أ. جيهان حامد أحمد الغماري

جامعة القران الكريم وتأسيس العلوم (السودان)، jelghmary@gedco.ps

تاريخ الاستلام: 2022/09/11 تاريخ القبول: 2022/09/23 تاريخ النشر: 2022/10/15

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات الضريبية وأثرها على نمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، والتعرف على الإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة، والتعرف على مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة، والكشف عن الطرق والآليات المحددة للجباية الضريبية في قطاع غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في كافة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة، وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع (30) استبانة على مجتمع الدراسة .

كلمات مفتاحية: الضريبة، المعوقات الضريبية، نمو المشاريع، قطاع غزة.

Abstract

The study aimed to identify tax obstacles and their impact on the growth of small businesses in the Gaza Strip, identify the procedures followed to collect taxes on projects in the Gaza Strip, identify the need for amendments to tax laws to facilitate the task of projects in the Gaza Strip, and reveal the specific methods and mechanisms for collection. Taxation in the Gaza Strip, and the researcher used the descriptive analytical approach, and to address the analytical aspects of the subject of the study, the researcher resorted to collecting primary data through the questionnaire as a main tool for the study. (30) questionnaires were distributed to the study population.

Key words: Tax, tax obstacles, project growth, Gaza Strip.

1- مقدمة الدراسة

تعتبر الضريبة أهم المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في تمويل الانفاق العام كما تسعى الدولة من خلال سياستها الضريبية إلى خلق البيئة القانونية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المختلفة وخلق توسيع القاعدة الاقتصادية والصناعية والإنتاجية والاستهلاكية التي تتلاءم مع المعطيات الاقتصادية المحلية، من خلال تطبيق مفاهيمها وأنظمة جبايتها.

وتعرف الضريبة بأنها عبارة عن اقتطاع جبري تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك وفق قانون او تشريع (خليفة، 2018، 65).

وكانت الضرائب ولا زالت من اهم العلاقات التي تربط بين المواطن والحكومة لما لها من أثر كبير على الحياة العامة، فهي المصدر الرئيس لتمويل الأنشطة العامة التي تمس المواطن وليست فقط مصادر دخل للحكومة ومصارفها المتعددة، وإما تعتبر أيضاً تمويل متوفر لتحقيق خدمات عامة للمواطنين (رؤوف وعواد، 2021، 46).

وتعتبر المشروعات ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم ، لما لها من دور إيجابي وكبير في تنمية اقتصاد البلدان النامية من حيث خلق وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة، من خلال المساهمة في زيادة الدخل على المستوى الفردي والقومي، وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتنتشر المشروعات الصغيرة في كافة القطاعات المختلفة (الجعدي، 2019، 86).

وأن إمكانية فرض ضريبة على المشاريع يزداد الاهتمام به من قبل الحكومات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وان هناك اهتمام منطقي من قبل الحكومات وهيئات فرض الضريبة على وجه الخصوص في البلدان النامية بالتأكيد الضريبة الناتجة من انتهاء المشاريع إذا لم تحور الاحكام التشريعية الضريبة المحلية والدولية لتأخذ بنظر الاعتبار هذه التطورات الاقتصادية المهمة وكيفية مواكبتها، (الهاجري، 2015: 20).

وأهم المعوقات الضريبة التي تواجه المشاريع في غزة تتمثل في عدم وجود متابعة بشكل كافي لتحصيل الدين الضريبي، وعدم فعالية الجهاز التنفيذ في تحصيل الأموال الضريبية، أو عدم وجود عقوبات رادعة، ومن خلال هذه الدراسة سوف نتعرف على أهم المعوقات الضريبية التي تواجه المشاريع في قطاع غزة، سواء معوقات سياسية أو اقتصادية.

2- مشكلة الدراسة

تعتبر المشروعات الصغيرة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية في الدول، وذلك بما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي، ونلاحظ وجود معوقات كثيرة تعيق عمل تلك المشاريع ومن أهمها المعوقات الضريبية والتي تتمثل في عدم وجود متابعة بشكل كافي لتحصيل الدين الضريبي، وعدم فعالية الجهاز التنفيذي في تحصيل الأموال الضريبية، أو عدم وجود عقوبات رادعة، وتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي المعوقات الضريبية التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟

3- أسئلة الدراسة:

1. ما هي الإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟
2. ما مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟
3. ما مدى وجود لطرق وآليات محدد للحماية الضريبية في قطاع غزة؟

4- أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة العلمية كونها من الدراسات الأولى في هذا المجال وما تشكله من فائدة للعديد من الجهات مثل الدوائر الضريبية والمكلفين وأصحاب المشاريع، وكما تعتبر الدراسة متطلبات لبحث التخرج.
- الأهمية العملية: تقدم توصيات لمساعدة الجهات المعنية في زيادة فعالية عملية التحصيل والحد من المعوقات التي تواجه عملة التحصيل الضريبي، وقد تساهم في تحسين أداء قطاع بالغ الأهمية تمثل في المشاريع الاقتصادية.

5- أهداف الدراسة:

1. التعرف على أهم المعوقات الضريبية التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
2. التعرف على الإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
3. التعرف على مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
4. الكشف عن الطرق والآليات المحددة للحماية الضريبية في قطاع غزة.

6- فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على مشكلتها اعتمد الباحث على الفرضيات التالية: -

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
 2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقوانين وتعديلات التشريعية على القوانين الضريبية من أجل التنظيم الضريبي والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
 3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الحاجة لطرق وأليات محددة وجديدة للجباية الضريبية والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
- 7- حدود ومحددات الدراسة :**

1. الحد الموضوعي: ارتفاع نسبة الضريبة مقارنة بالدخل وارتفاع نسبة هامش الربح التي يتم المحاسبة عليها.
2. الحد الزمني: الفصل الدراسي الصيفي للعام 2021-2022م.
3. الحد المكاني: المشاريع الصغيرة في قطاع غزة مثل (محلات بيع الملابس - محلات بيع وتصليح الأجهزة الخلوية)

محلات بيع ملابس	إكس باور Xpower
محلات بيع ملابس	بلاك فوكس
محلات بيع ملابس	ليفانتو Levanto
محل بيع جوالاات	معرض ريان للجوالاات
محل بيع جوالاات	السرحي للاتصالات
محلات بيع ملابس	محلات حمادة لبيع الملابس الشبابية
محل بيع جوالاات	الصاوي للاتصالات
محلات بيع ملابس	سني مان City Man
محلات بيع ملابس	RK Fashion
محل بيع جوالاات	معرض المدهون للجوالاات والاتصالات

محددات الدراسة: لا توجد أي معيقات للدراسة بسبب التعاون بين عينة الدراسة أصحاب المحلات وبين الباحث في الإجابة على أسئلة الاستبانة.

8. الدراسات السابقة:

1. دراسة (رؤوف، وعواد، 2021) بعنوان: تأثير معوقات تحصيل ضريبة الاستقطاع المباشر على الإيرادات الضريبية

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تحصيل ضريبة الاستقطاع المباشر لدى الإدارة الضريبية، يعاني قسم الاستقطاع المباشر من مجموعة من المعوقات التي تنعكس سلباً على الحصيلة الضريبية لضريبة الاستقطاع المباشر، ويهدف البحث إلى التوصل إلى التعرف على بعض المعوقات التي تنعكس سلباً على الحصيلة الضريبية لضريبة الاستقطاع المباشر واقتراح الحلول لمعالجتها. وتوصلت الباحثة إلى العديد من الاستنتاجات وأهمها زيادة التهرب الضريبي لضريبة الاستقطاع المباشر. أما أهم التوصيات تضمنت الحد من التهرب الضريبي من خلال تطبيق قاعدة بيانات الكترونية تتضمن كافة المعلومات الخاصة بالمكلفين.

2. دراسة (الجعدي، 2020) بعنوان: معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم

الخاص: دراسة استطلاعية على مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل عدد من عوامل بيئة الأعمال الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل معوقات التمويل والقانونية والإدارية والتسويقية والبشرية والبنية التحتية، تواجه تلك المشروعات في مجال التعليم الخاص، حيث يهدف إلى التعرف على تلك المعوقات من وجهة نظر القياديين بتلك المشروعات. لقد تم استخدام المدخل الكمي من خلال تصميم استبانة وزعت على عدد (67) قيادي في 36 مدرسة تعليم خاص وفق أسلوب المسح الشامل. بينت النتائج ارتفاع متوسطات إجابات المبحوثين حول المعوقات التمويلية والقانونية، حيث أنهم يرون أن تلك المعوقات تحد من فاعلية مشروعاتهم، وبالتالي فإن توفر مصادر تمويل مناسبة وأطر قانونية تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال التعليم سيكونان من أهم الإجراءات التي تعزز فاعلية ذلك النوع من المشروعات بالشكل الذي يسهم في تحقيق أهداف الدولة في مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف التعليمية للمجتمع.

3. دراسة (جبر، وحسن، 2019) بعنوان: دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة

تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق

تعد المشروعات الصغيرة التي نالت اهتمام معظم دول العالم إحدى القطاعات الاقتصادية وبسبب دورها في إنتاج وتشغيل ورفد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي فضلاً عن دور تلك المشاريع في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحد من مشكلة البطالة بتوفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارات مختلفة نسبياً لتوسيع نطاق التنمية للبلد ليشمل كافة المجالات، وتوفير فرص عمل. وفي الوقت الحاضر يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة باتجاه عملية التصنيع، حيث أن التجارب العالمية تؤكد بأن تطوير المشاريع الصغيرة الريادية مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة، بوضع تشريعات وقوانين لتفعيل هذا القطاع، وإزالة العقبات التي تعيق تطوره ومساهمته بشكل فعلي في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ومن خلال تخفيض حجم البطالة وزيادة الإيرادات ومن ثم تحسين الناتج المحلي الإجمالي للبلد. لذا فإن تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة سيساعد

في تحقيق طفرة كبيرة ونوعية مهمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في البلد. الا ان المشكلة الكبيرة التي تواجه هذه المشاريع توفير التمويل اللازم لتنميتها وتوسعها لذا يواجه اصحاب هذه المشاريع صعوبة كبيرة في الحصول على مصدر تمويل كافٍ ومناسب. وان اهم مصادر تمويل هذه المشاريع الدعم الحكومي الذي يساهم في اعطائها الصفة القانونية وكذلك انشاء صناديق لتمويلها كما تم تطبيقه في العراق بإنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة عام (2012) لذا يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور هذا الصندوق في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة وسيتم تفعيل دورها في الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل.

4. دراسة (خليفة، 2018): المشكلات الضريبية للأدوات المالية المشتقة من عقود الخيار

هدفت الدراسة إلى دراسة المشكلات المحاسبية الناتجة عن الأدوات المالية الأساسية وفقاً لمعايير المحاسبة واقتراح الحلول المناسبة لها، ودراسة مشكلات المحاسبة عن ضريبة الدخل الناتجة عن الأدوات المالية الأساسية واقتراح حلول مناسبة لها، ودراسة مشكلات المحاسبة عن ضريبة المبيعات الناتجة عن استخدام المشتقات المالية واقتراح حلول مناسبة لها، ويعتمد الباحث على الأسلوب النظري المكتبي الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات عن طبيعة المشكلة المطروحة، وأيضاً طريقة الوصف والتحليل لهذه المعلومات للتوصل إلى النتائج المتعلقة بهذا الشأن والتي تساعد إلى بلوغ الهدف المطلوب من الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أنه يترتب على التطبيق العملي للمشتقات المالية في قطاع النفط العديد من المشكلات المحاسبية، وأنه يوجد اختلاف بين التشريع الضريبي الأمريكي والتشريع الضريبي الكويتي حول المعالجة الضريبية للأرباح الرسمالية الناتجة عن عقود الخيار.

وتوصي الدراسة بإجراء تعديل تشريعي يقضي بتوضيح الإيرادات الخاضعة للضريبة، وأن تكون الواقعة المنشئة لضريبة الدخل هي تاريخ تنفيذ عقد الخيارات وليس تاريخ إبرام العقد.

5. دراسة (زيد، 2017) بعنوان: التنظيم الضريبي للتجارة الالكترونية ومقترحات لتبنيها في الواقع

الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنظيم الضريبي للتجارة الالكترونية ومقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وتم تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة والتي تم اختيارهم بالشكل العشوائي حيث بلغت (82) فرداً من العاملين في دوائر ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والجمارك وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية على كافة مجالات الدراسة والتي توضح التنظيم الضريبي للتجارة الالكترونية الأمر الذي يحتم وضع مقترحات لتبنيها. وأوصت الدراسة باهتمام الإدارات بتأهيل الكادر البشري لديها من الناحية العلمية والعملية لمواكبة التطورات التكنولوجية.

6. دراسة (فلاح 2015) بعنوان: "قراءة تقنية وقانونية حول التجارة الإلكترونية وجباية الضرائب في مواجهة غير متكافئة."

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيف يمكن للدولة عبر مؤسساتها التي تتقدم كالسلاحفة أن "تكبح" أو "تروض" التجارة الإلكترونية، والتي من دونها -وهنا المفارقة-الاقتصاد الوطني في مهب الريح والغبار، وفي قبضة شبك العنكبوت وقد تم توزيع استبانة على عدد (80) استبانة على عدد من القطاعات المختلفة في العراق.

وخرجت الدراسة بعدة من النتائج أهمها: ان معظم القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية أحكاما تشترط أن يتم إثبات التعاملات كتابية، أو ما يعرف بالتوثيق أو التدوين، وعلى هذا الأساس، فإن غياب التشريعات والقوانين التي تأخذ في الحسبان العمليات التي تتم إلكترونياً من شأنه أن يحدث صعوبة في هذا المجال. وأوصت الدراسة: تطرح السرية في مشكلة عدم قدرة الإدارة الجبائي على معرفة محتوى المبادلات وبالتالي قيمتها (ثمنها) ولا أيضاً أسماء المتعاملين في بعض الأحيان، وهذا ما يشكل عائقاً بالنسبة لجباية الضرائب. ثم إن تطور الإمضاءات الإلكترونية والأنظمة المركزية للدفع الإلكتروني، التي تتم مراقبتها من قبل المصارف ليس بإمكانه إرضاء الإدارة الجبائي في ظل التطبيقات الناتجة عن ثورة تقنيات الاتصالات.

7. دراسة (الهاجري، 2015) بعنوان: المشكلات الضريبية للأدوات المالية

هدفت الدراسة إلى دراسة المشكلات المحاسبية عن ضريبة الدخل الناتجة عن الأدوات المالية الأساسية واقترح الحلول المناسبة لها، وتقتصر الدراسة على المعالجة الضريبية لشركات النفط والمتعلقة بالأدوات المالية، واستخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يترتب على التطبيق العملي للمشتقات المالية في قطاع النفط العديد من المشكلات المحاسبية، وأنه يوجد اختلاف بين التشريع الضريبي الأمريكي والتشريع الضريبي المصري حول المعالجة الضريبية للأرباح الرسمالية الناتجة عن عقود الخيار.

وتوصي الدراسة بإجراء تعديل تشريعي في دولة الكويت يقضي بتوضيح الإيرادات الخاضعة للضريبة.

8. دراسة (سلمان، 2013) بعنوان: الصعوبات التي تواجه السلطات الضريبية الأردنية في تحديد

الضريبة على الدخل في ظل التجارة الإلكترونية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه السلطات الضريبية الأردنية في تحديد الضريبة على الدخل في ظل التجارة الإلكترونية والتي تم حصرها في تحديد السيادة الضريبية، وتجنب الازدواج الضريبي، والحد من التهرب الضريبي وإمكانية تحديد الدخل الخاضع للضريبة في ظل التجارة الإلكترونية. تم تطبيق الدراسة على مجتمع مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وبلغ عددهم (549) مقدراً، وتم توزيع (164) استبانة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه واجهت السلطات الضريبية في الأردن صعوبات متعلقة في فرض ضريبة الدخل على عمليات التجارة الالكترونية كان من أبرزها: تحديد الدولة صاحبة السيادة الضريبية، ومنع الازدواج الضريبي، والحد من التهرب الضريبي، وتحديد الدخل الخاضع للضريبة، وأوصت الدراسة بتبسيط وتحديث آليات وضع الضرائب وإجراءات تحصيلها.

التعليق العام على الدراسات

1. تناولت الدراسات السابقة موضوع معوقات الضريبة، بموضوعات وأهداف مختلفة.
2. حيث هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف التنظيم الضريبي والتهرب الضريبي، وأدوات الضريبة ومقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني، ودراسة المشكلات المحاسبية عن ضريبة الدخل الناتجة عن الأدوات المالية الأساسية واقتراح الحلول المناسبة لها، ودراسة واقع التجارة الالكترونية الخدمي.
3. هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على المعوقات الضريبية في المشاريع الصغيرة.
4. أغلب الدراسات السابقة طبقت في بيئات مختلفة منها في مصر، والأردن، والسودان.
5. استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة.
6. وتميزت الدراسة الحالية أنها تناولت معوقات الضريبة التي تواجه المشاريع في قطاع غزة وطبقت في البيئة الفلسطينية.

9. الإطار النظري للدراسة

أولاً: تعريف الضريبة

هي اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلزم الأشخاص - الطبيعيون والمعنويون - بأدائه للدولة بصفة نهائية وبدون مقابل خاص مباشر، وذلك تمكيناً للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (رؤوف، عواد، 2021، 18).

وأنها " فريضة مالية نقدية تحصل عليه الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية" (خليفة، 2018: 29).

وأيضاً هي: ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص (سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين كالشركات) الذين يمارسون المهن والنشاطات (التجارة، الخدمات... الخ) والذين يزيد دخلهم عن مقدار معين من المال في السنة. حيث تقوم الدولة باقتطاع جزء من أرباح الأشخاص إذا زاد عن حد معين (حماد، 2016، 13).

وتعرف بأنها مبالغ نقدية تدفع جبراً من قبل المكلفين بها إلى خزينة الدولة بصورة دورية أو غير دورية بهدف تمويل الخدمات العامة وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وهي محددة وفقاً لقوانين وأنظمة وأسس وقواعد ومعدلات مقررة لذلك، وبدون أي مقابل (Pronina, 2017, p28).

ويعرف الباحث: بأنها فريضة نقدية تجبى عن طريق الدولة بما لها من سلطة على الأفراد بلا مقابل لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً: أركان الضريبة

يمكن تحديد خصائص الضريبة كما أوردها (علام، 2016، 12):

1. الضريبة إجبارية وليس اختيارية وفق القانون.
2. التزام نقدي من الأفراد للدولة ولا يمنع ذلك فرضها بشكل عيني.
3. بدون مقابل مباشر وإنما تقدم المنافع للمجتمع بشكل عام.
4. يتم فرضها وفق القوانين وإلغاؤها وتعديلها أيضاً وفق القوانين.
5. تختص الدولة بفرضها وجمعها من الأفراد ويمكن تفويض الغير بتحصيل الضريبة.
6. تفرض الضريبة على الأفراد سواء الطبيعيين أو المعنويين.
7. تستخدم الضريبة في تمويل نفقات الدولة (تقديم الخدمات العامة للمجتمع).
8. تدفع بصورة دورية وهناك حالات معينة تكون الضريبة لمرة واحدة.
9. تدفع بصورة نهائية وغير مستردة حتى في حال وجود فائض في موازنة الدولة.

ثالثاً: أهداف الضريبة

1. تفرض الدولة الضرائب فإنها تضع نصب عينها أهدافاً محددة، قد تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف التي تعيشها، وبشكل عام فإن أهم أهداف الضرائب (رؤف، وعود، 2021، 68):
2. الأهداف المالية: تتمثل في الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة بعد تزويد الخزينة العامة بالمال، وأن الزامه بنفقة يجب أن يكون له مصدر تمويل، والضرائب تعتبر أهم هذه المصادر.
3. الأهداف الاجتماعية: تستطيع الدولة أن تستخدم الضريبة أداة لمعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية إذ تستطيع أن تحقق السياسة السكانية من خلال الضرائب، وكذلك إعادة توزيع الدخل، ومنع تكتل الثروات بأيدي فئة قليلة من المجتمع.
4. الأهداف الاقتصادية: تعتبر الضرائب من الأدوات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي في الدولة حيث تستخدم لتحفيز الادخار والاستثمار، وتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والسياحة والزراعة، كما تساهم في معالجة الأزمات الاقتصادية بالتخفيف من العبء الضريبي.

رابعاً: عناصر الضريبة:

لقد أشار (حماد، 2018، 67) في تحديد عناصر الضريبة في النقاط التالية:

1- الضريبة اقتطاع مالي: تدفع الضريبة في صورة نقود ورقية أو معدنية أو شيكات أو حوالات بريدية وبعض السندات الحكومية، حيث لا يجوز دفعها في صورة خدمات أو عينية إلا في الحالات الاستثنائية مثل الحروب والأزمات للتسهيل، وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف النقل والتخزين.

2- الضريبة إجبارية غير عقابية: إجبارية إي أنه لا يجوز عدم دفعها للدولة سواء كان مقتنعاً بها أو غير مقتنع إلا إذا كان معفياً منها.

3- الضريبة ليس لها مقابل خاص مباشر: لا يحصل دافع الضريبة - المكلف - على مقابل خاص به وبشكل مباشر، ولكن يحصل على منفعة بشكل غير مباشر لما للضريبة من أهمية في الإنفاق على المنافع العامة.

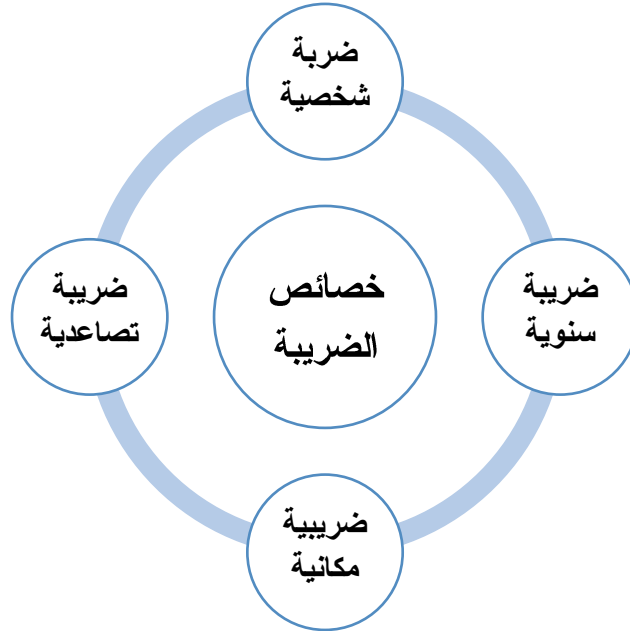
4 - الضريبة تحقق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية: رغم أن الضريبة كان الغرض منها هو الإنفاق لتحقيق منافع عامة، إلا أن لها أهدافاً أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية.

5- عمومية الضريبة: جميع الافراد ملزمين بدفع الضريبة دون تفاوت او تمييز بينهم.

خامساً: خصائص الضريبة

إن أهم خصائص الضريبة التي تتميز بها الضريبة هي كما يراها (أبوهلال، 2017، 11) في الشكل التالي: -

شكل رقم (1) خصائص الضريبة



المصدر: من إعداد الباحث

ويمكن توضيح خصائص الضريبة بالتالي:

1. ضريبة شخصية: تعتبر الضريبة الشخصية حسب القانون الضريبي شخصية تفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بصفاتهم وأسمائهم، ولا تأخذ بالاعتبار حالة المكلف الشخصية ولا المصارف الخاصة له.
2. ضريبة سنوية: تفرض الضريبة على الدخل الصافي الذي يحققه المكلف خلال سنة ميلادية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31، سواء حصل عليه بصورة دورية أو دائمة أو متقطعة.
3. ضريبة مكانية: أي أن الضريبة تفرض على الدخل الصافي الذي جناه المكلف داخل حدود الدولة فالضريبة تسري على كل مكلف مارس نشاطاً أو مهنة أو تقاضي أجراً.
4. ضريبة تصاعدية: تفرض الضريبة على الدخل المتدني داخل حدود الدولة بنسب متزايدة حيث يتم تقسيم الدخل إلى فئات أو شرائح معينة.

سادساً: قواعد الضريبة:

هناك مجموعة من القواعد التي تحقق التوازن بين مصلحة الدولة في حصولها على مواردها ومصلحة المكلف في تخفيض أعبائه وعدالة التوزيع، وتتمثل القواعد في (علام، 2016: 18):

- قاعدة العدالة:

أن لا يتم فرض الضريبة بشكل عشوائي، ولكن من خلال مجموعة ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين جميع المكلفين، والنظام الضريبي العادل هو النظام الذي يؤمن غالبية أفراد المجتمع بعدالته. وتطبيق العدالة الضريبية يجب القيام بما يلي: -

1. قدرة المكلفين: يجب أن تفرض الضريبة بشكل يتناسب مع قدرة كل مكلف.
 2. مبدأ عمومية الضريبة: يجب أن تفرض الضريبة على جميع الأشخاص والأموال بلا استثناء.
 3. تصاعدية الضريبة: كلما زاد الوعاء الضريبي زادت.
 4. العدالة الأفقية: أي معاملة المكلفين ذوي الظروف الاقتصادية المتماثلة معاملة ضريبية متماثلة، حيث يتم فرض الضريبة على أساس صافي الدخل.
 5. العدالة الرأسية: أي معاملة المكلفين ذوي الظروف الاقتصادية المختلفة معاملة ضريبية غير متماثلة، حيث يتم فرض الضريبة التصاعدية.
- قاعدة اليقين:

6. أي أن يتم تحديد الضريبة التي يدفعها المكلف بشكل قاطع دون مغالاة أو تحيز، ويتم ذلك من خلال وجود قواعد يحددها النظام الضريبي توضح الوعاء الضريبي سعر الضريبة والواقعة المنشئة للضريبة والمصروفات التي يجب خصمها وميعاد السداد وكيفية التحصيل.

- قاعدة الملاءمة:

أي أن يتلاءم النظام الضريبي مع ظروف المكلفين الشخصية والاجتماعية، كما في ملاءمة توقيت وكيفية تحصيلها مع ظروف المكلفين بما يمكنهم من سهولة دفع الضريبة، فيكون ميعاد تحصيل الضريبة في وقت تحقق الدخل أو الربح أو الراتب وبالتالي يكون المكلف أكثر قدرة على دفع الضريبة. ويتم تفهم درجة الوعي عند المكلفين ففي المجتمعات الأكثر وعياً بأهمية الضريبة يتم التعامل مع الإقرارات الضريبية المقدمة منهم، في حين في المجتمعات الأقل وعياً يكون التقدير التقديري، كما يجب أن يتصف النظام الضريبي بالمرونة مع الظروف الاقتصادية فتزيد الضريبة في ظروف الزواج وتنخفض في ظروف الكساد.

- قاعدة الاقتصاد:

أي أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل بكثير من مقدار الحصيلة نفسها، وذلك يكون لمصلحة الطرفين الدولة والمكلف، حيث تحصل الدولة على أكبر قدر من الحصيلة وتقتطع أقل قدر ممكن من أموال المكلف.

- قاعدة المرونة:

مدى استجابة حصيلة الضرائب للتغير في سعرها. وتبدو أهمية عنصر المرونة في الحالات التالية: 1 - لمواجهة النفقات الطارئة غير المنتظرة. -تستخدمها الحكومات كأداة للسياسة المالية. -مواجهة الحاجات المستقبلية.

سابعاً: أنواع الضرائب

تتنوع أنواع الضرائب وهي كالتالي: (القيسي، 2018، 70): -

1- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال: كانت الضرائب في المجتمعات البدائية تفرض على الأشخاص بمقدار ثابت وبدون تمييز وكانت تسمى بالجزية أو الفردة أو الضريبة على الرؤوس، وبالرغم من بساطة الضريبة وسهولة تحصيلها فأنها لم تعد تتماشى مع المجتمعات الحديثة وفقدت بالتالي أهميتها ويمكن ارجاع ذلك للأسباب التالية:

2. عدم عدالتها، فهي تقوم على اساس سعر موحد بين الافراد أو بين افراد طبقة معينة متجاهلة ما قد يوجد بينهم من فروق ذهنية أو جسمية او متعلقة بالنشاط الذي يمارسوه.

3. ضئالة حصيلتها وعدم مرونتها لاعتمادها على الرؤوس وتجاهلها للأنشطة التي يقوم بها الافراد. خاصة اذا ما قورنت بنفقات جبايتها المرتفعة.

4-عدم احترامها لكرامة الانسان لتمييزها بين الافراد وفقاً لأوضاعها في المجتمع.

5 - الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة: بقصد بنظام الضريبة الوحيدة ذلك النظام الضريبي الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على كل ما تحتاجه من المكلفين، او على ضريبة اساسية واحدة مع وجود بعض الضرائب الاخرى قليلة الاهمية.

6 - الضرائب العينية والضرائب الشخصية: وهي تلك الضريبة التي تعتمد في تحديدها للمقدرة المالية للمكلف على حجم الثروة وحده بغض النظر عن ظروف الممول الشخصية او قدرته على الدفع كما انها لا تهتم بمصدر الدخل سواء اكان العمل او رأس المال ومثالها الضريبة الجمركية التي تفرض على السلعة المستوردة بغض النظر عن المستفيد او المستهلك لهذه السلعة.

7- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: يعتبر هذا التقسيم للضرائب اكثر التقسيمات اهمية وانتشاراً كما انه التقسيم الذي يثير حوله اكثر المناقشات المالية والاقتصادية، فالدولة قد تستقطع جزءاً من ثروات الافراد ودخولهم بشكل مباشر على نحو يسمح بتقدير المال محل الضريبة بدقة وبمراعاة مصدره ومعاملته ضريبياً بأسلوب ملائم. (القيسي، 2018، 70): -

وقد تقوم باستقطاع جزء من اموال المكلف بشكل غير مباشر أي ان تتبعها في تداولها واستعمالها أي تتبعها في مظاهرها الخارجية المتمثلة في وقائع او تصرفات محددة يقوم بها المكلف وتدل على ما يتمتع به من ثروة، وهذه الطريقة في الاستقطاع تسمى بالضرائب غير المباشرة.

ثامناً: التطور التشريعي للضرائب في فلسطين

- المرحلة الأولى فترة الاحتلال البريطاني من عام 1917م - 1848م

تم فرض العديد من الضرائب في عهد الاحتلال البريطاني ومنها: (علاونة، 2017، 30):-

فرض الاحتلال البريطاني رسوم جمركية وضرائب عام 1927م بموجب قانون تم تعديله. فرض قانون الجمارك لعام 1929م. فرض قانون الجمارك لعام 1937م. فرضت الضرائب المحلية مثل ضرائب الحرف الصغيرة والمهن والعقارات على بدل القيمة 15% من القيمة الاجارية. فرضت ضريبة الدخل رقم 23 لعام 1941م.

فرض قانون ضريبة الدخل رقم 13 لعام 1947م، والذي بقي الأساس القانوني المطبق حتى نهاية عام 2004م.

فرض ضريبة الدخل على الشركات بنسبة 25%. اخضاع أرباح التصدير وأرباح الزراعة للضريبة كما عمل على تخفيض الشرائح الضريبية إلى ستة شرائح وزيادة الحد الأقصى لمعدلات الضريبة بحيث أصبحت تبدأ من 5% وتنتهي بـ50%.

- المرحلة الثانية مرحلة الإدارة المصرية بقطاع غزة 1948-1967م بالنسبة للمرحلة الثانية قد بين (قباحة، 2018، 210) أنها تتمثل في:-

لم تدخل الإدارة المصرية أية تعديلات أو قوانين على القوانين المطبقة في قطاع غزة باستثناء إصدار بعض التعليمات الضريبية. بينما آلت الضفة الغربية إلى الحكم الأردني باعتبارها جزءاً من المملكة الأردنية وقامت الحكومة الأردنية بإصدار قانون رقم 50 لسنة 1951م، حيث وحد القانون قوانين ضريبة الدخل بالضفة الغربية والضفة الشرقية وظل معمول بها حتى استبدل بقانون رقم 12 لسنة 1954م، حيث طبقت عليها قوانين الضرائب الأردنية، حيث استمر القانون الأردني رقم 25 لعام 1964م، الأساس القانوني لضريبة الدخل حتى نهاية عام 2004م. اعتبر قانون الجمارك رقم 1 لعام 1963م، مرجعاً للجمارك المطبقة بالضريبة.

- المرحلة الثالثة: مرحلة الاحتلال الإسرائيلي بين عامي 1967م - 1994م قد بين (معالي، 2017، 120) أن المرحلة الثالثة تتمثل في التالي :

أصدر الاحتلال الإسرائيلي فور احتلال قطاع غزة والضفة الغربية الأمر العسكري رقم 28 ورقم 35 بإبقاء الوضع القانوني على ما هو عليه.

ابتداء من عام 1976م بدأ الاحتلال الإسرائيلي بإدخال التعديلات على الضرائب المطبقة ومنه فرضت ضريبة القيمة المضافة ابتداء من عام 1976 بنسبة 8% ثم عدلت مرات عديدة 12% ثم 15% ثم 17%.

تم رفع نسبة الضريبة على الشركات من 25% إلى 37.5% في قطاع غزة، 38% بالضفة الغربية ابتداء من عام 1986م. فرضت الضرائب التصاعديّة على الدخل الشخصي حيث عدلت الشرائح عدة مرات وبلغت النسب على هذه الشرائح بين 50% - 55%. تم تعديل طرق تحصيل وإدخال طريقتي نظام السلفيات وخصم المصدر.

تم فرض الرسوم الجمركية على السلع والبضائع المستوردة للمناطق الفلسطينية بنفس المعدلات المطبقة على المستوردات الإسرائيلية واعتبرت الضريبة الجمركية المحصلة من الفلسطينيين إيراداً للخزينة الإسرائيلية.

تم فرض ضرائب انتاج جديدة كضريبة الإنتاج والسلع المكملة على السلع المستوردة.

10. الجانب الميداني للدراسة :

مقدمة

تناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، والأداة المستخدمة وكيفية بنائها وتطويرها، كما تناول إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول دراسة " المعوقات الضريبية وأثرها على نمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة" ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقوم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع. وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة. وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع (30) استبانة على مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة

استخدم الباحث الاستبانة لقياس المعوقات الضريبية وأثرها على نمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، حيث تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي تجري تعبئتها من قبل المستجيب.

وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: بيانات شخصية عن المستجيب (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يتكون من ثلاث مجالات كتالي:-

- المجال الأول: الاجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة ويتكون من (7) أسئلة.
- المجال الثاني: مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة: ويتكون من (4) أسئلة.
- المجال الثالث: مدى وجود لطرق وأليات محدد للجباية الضريبية في قطاع غزة. ويتكون من (5) أسئلة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (1):

جدول (1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

صدق الأداة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال :-

1- الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها النهائية على مشرف البحث الدكتور وسام النديم لإبداء رأيه في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يراه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المشرف قام الباحث بإجراء التعديلات التي تم الاتفاق عليها، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2- نتائج الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، والجدول التالي توضح ذلك:-.

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الاجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الاجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على

المشاريع في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	الإجراءات الضريبية المتبعة تستطيع تحديد الإيرادات الضريبية التي ستخضع للضريبة لأصحاب المشاريع الصغيرة بشكل دقيق.	0.767	*0.000
2.	الإجراءات الضريبية المتبعة تستطيع تحديد المصروفات المعفاة من الضريبة لأصحاب المشاريع الصغيرة بشكل دقيق.	0.549	*0.000
3.	هناك ازواج الضريبي في جباية الضرائب على المشاريع الصغيرة	0.465	*0.001
4.	تتخفص الحصيلة الضريبية نتيجة التوجه نحو اجراء الصفقات التجارية الالكترونية لأصحاب المشاريع الصغيرة.	0.658	*0.000
5.	تفتقر إجراءات جباية الضريبة المتابعة المستمرة للنشاطات المشاريع الصغيرة.	0.985	*0.000
6.	تستطيع الإجراءات الضريبية تحديد وحصر كافة المشاريع الصغيرة لاختصاصهم للضريبة.	0.665	*0.000
7.	يوجد لدى دائرة الضرائب أسماء كافة المشاريع الصغيرة.	0.860	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الثاني مدى الحاجة لإجراء تعديلات على

القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
---	--------	--------------------------	--------------------------------

1.	يخلو التشريع الضريبي من القوانين الضريبية لمعاملات المشاريع الصغيرة.	0.823	*0.000
2.	لا يوجد قدرة للكادر الفني للتعامل مع التهرب الضريبي في ظل وجود أزمة المشاريع الصغيرة.	0.325	*0.023
3.	يوجد ثغرات قانونية في التشريعات الضريبية يستغلها أصحاب المشاريع الصغيرة	0.689	*0.000
4.	لا يوجد تشريعات قانونية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة بشكل دقيق	0.733	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث " مدى وجود لطرق وأليات محدد للجباية الضريبية في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الثالث مدى وجود لطرق وأليات محدد

للجباية الضريبية في قطاع غزة والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تعتبر الرقابة على أصحاب المشاريع الصغيرة غير خاضعة لسلطه مركزية.	0.727	*0.000
2.	لا يوجد تحديد هوية المكلفين الذين يمارسون المشاريع الصغيرة بشكل دقيق.	0.468	*0.002
3.	لا يوجد قائمة بيانات المكلفين الذين يمارسون المشاريع الصغيرة بشكل كامل.	0.659	*0.000
4.	لا تحقق الرقابة على القرارات الضريبية للمكلفين لأصحاب المشاريع الصغيرة ضمن النظام الضريبي الحالي بشكل كامل.	0.427	*0.003
5.	بين الرقابة على الصفقات الالكترونية وفق أساليب الرقابة التقليدية.	0.786	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

3- الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (5) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	الاجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة	0.467	0.0001
2.	مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة	0.659	*0.000
3.	مدى وجود لطرق وآليات محدد للجباية الضريبية في قطاع غزة	0.689	*0.000

يبين جدول (5) أن معاملات الارتباط في مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر المجالات صادقه لما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وتم قياس ثبات الاستبانة كالتالي:-

1- طريقة التجزئة النصفية:

تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام قانون التجزئة النصفية، وذلك من خلال إيجاد معامل الارتباط لبيرسون بين مجموع درجات الفقرات الفردية ومجموع درجات الفقرات الزوجية؛ حيث تم حساب معامل الارتباط بين النصفين بمعادلة بيرسون، وقد تم تعديل طول الاستبانة باستخدام معادلة سبيرمان براون للمجالات الزوجية الفقرات (النصفين متساويين)، والجدول التالي يبين قيم الثبات (الارتباطات) قبل وبعد التعديل:-

جدول (6): يبين معامل الثبات لاستبانة وفقاً لطريقة التجزئة النصفية

م	المجالات	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل ®	معامل الثبات
1	الاجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة	7	0.467	.578
2	مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة	4	0.659	.667
3	مدى وجود لطرق وأليات محدد للحماية الضريبية في قطاع غزة	5	0.689	.753
	المجموع	16	.612	.698

دالة عند 0.05

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للدرجة الكلية للاستبانة (0.698) وهي قيمة جيدة، وذلك يدل على الوثوق بهذه الاستبانة.

2- طريقة معامل ألفا كرونباخ

قام الباحث بتقدير ثبات الاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا لمجالات الاستبانة ولدرجتها الكلية، والجدول التالي يوضح ذلك: -

جدول (7): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ
1.	الاجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة	0.634
2.	مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة	0.543
3.	مدى وجود لطرق وأليات محدد للحماية الضريبية في قطاع غزة	0.667
	المجموع	0.663

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للاستبانة (0.663) وهي قيمة جيدة، وبذلك يكون الباحثون قد تأكدوا من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل البيانات.

- اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كالتالي:-

جدول (8): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	الاجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة	0.771	0.759
2	مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة	0.991	0.280
3	مدى وجود لطرق وأليات محدد للجباية الضريبية في قطاع غزة	0.809	0.530
	جميع المجالات الاستبانة	1.221	0.101

تبين من الجدول السابق أن قيمة الاختبار تساوي (1.221) والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.101) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل بيانات الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات.
- 2- الوسط الحسابي والوزن النسبي.
- 3- الانحراف المعياري.
- 4- اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test.
- 5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient).
- 6- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.

- 7- معامل الارتباط بين النصفين بمعادلة بيرسون
- 8- اختبار T في حالة عينة واحدة (One sample T Test).
- 9- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test).
- 10- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance).
11. تحليل البيانات ومناقشة النتائج

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

جدول رقم(9): الوصف الإحصائي وفق متغير (المؤهل العلمي)

المؤهل العلمي	العدد	نسبة مئوية
دبلوم	17	57%
بكالوريوس	13	43%
ماجستير	0	0
دكتوراه	0	0
المجموع	30	%100

تبين من خلال الجدول السابق أن أغلب مؤهلات العاملين هم من حملة الدبلوم حيث بلغت نسبتهم 57.8%، بينما حملة البكالوريوس بلغت نسبتهم 43%.

جدول رقم (10): الوصف الإحصائي وفق متغير (التخصص)

التخصص	العدد	نسبة مئوية
محاسبة	9	30%
إدارة	7	23%
علوم مالية	10	33%
أخرى	4	13%
المجموع	30	%100

تبين من الجدول السابق بأن أغلب تخصصات عينة الدراسة من تخصص العلوم المالية حيث بلغت نسبتهم 33%، ونسبة 13% للتخصصات الأخرى.

جدول رقم(11): الوصف الإحصائي وفق متغير (سنوات الخبرة)

سنوات الخبرة	العدد	نسبة مئوية
أقل من 5 سنوات	16	53%
من 5 لأقل من 10 سنوات	9	30%
من 10 - 15 سنة	4	13%
أكثر من 15 سنة	1	3%
المجموع	30	100%

أوضح من خلال الجدول السابق أن أعلى سنوات خبرة لعينة الدراسة هي لأقل من 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 53%، بينما لأكثر من 15 سنة كان 3%،

ثانياً: الإجابة على أسئلة

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا، واحتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، النتائج موضحة كما يلي:

- الإجابة على السؤال الأول: ما هي الإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات السؤال الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الإجراءات الضريبية المتبعة تستطيع تحديد الإيرادات الضريبية التي ستخضع للضريبة لأصحاب المشاريع الصغيرة بشكل دقيق.	3.67	73.4%	0.98	1
5	الإجراءات الضريبية المتبعة تستطيع تحديد المصروفات المعفاة من الضريبة لأصحاب المشاريع بشكل دقيق.	3.27	65.4%	1.14	5
3	هناك أزواج ضريبي في جباية الضرائب على المشاريع الصغيرة	3.42	68.5%	1.14	3
4	تنخفض الحصيلة الضريبية نتيجة التوجه نحو اجراء	3.38	67.6%	1.05	4

				الصفقات التجارية الالكترونية لأصحاب المشاريع.
2	1.03	2%71.	3.56	تفتقر إجراءات جباية الضريبة المتابعة المستمرة للنشاطات المشاريع الصغيرة.
7	1.27	4%60.	3.02	تستطيع الإجراءات الضريبية تحديد وحصر كافة المشاريع الصغيرة لاختصاصهم للضريبة.
6	1.23	%62.2	3.11	يوجد لدى دائرة الضرائب أسماء كافة المشاريع الصغيرة.
	0.90	8%67.	3.39	الاجمالي

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

من جدول (12) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.39، أي أن الوزن النسبي يساوي 67.8%، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على السؤال الأول.

وتبين من الجدول السابق أن أعلى فقرة كانت الفقرة رقم (1) التي تنص على " الإجراءات الضريبية المتبعة تستطيع تحديد الإيرادات الضريبية التي ستخضع للضريبة لأصحاب المشاريع الصغيرة بشكل دقيق." وحصلت على نسبة 73.4%. والفقرة رقم (5) التي تنص على " تفتقر إجراءات جباية الضريبة المتابعة المستمرة للنشاطات المشاريع الصغيرة." وحصلت على 71.2%

أما أقل نسبة كانت للفقرة رقم (6) التي تنص على " تستطيع الإجراءات الضريبية تحديد وحصر كافة المشاريع الصغيرة لاختصاصهم للضريبة." وحصلت على نسبة 60.4% والفقرة رقم (7) التي تنص على " يتم اختيار أسلوب التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة" حصلت على وزن نسبي 62.2%.

الإجابة على السؤال الثاني الذي ينص على "ما مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟"

جدول (13): المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات السؤال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
4	يخلو التشريع الضريبي من القوانين الضريبية لمعاملات المشاريع الصغيرة.		62.2%		ب

	1.28		3.11	
3	0.94	%65.8	3.29	لا يوجد قدرة للكادر الفني للتعامل مع التهرب الضريبي في ظل وجود أزمة المشاريع الصغيرة.
1	0.88	%73.4	3.67	يوجد ثغرات قانونية في التشريعات الضريبية يستغلها أصحاب المشاريع الصغيرة
2	1.07	%67.2	3.36	لا يوجد تشريعات قانونية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة بشكل دقيق
	0.92	%64.6	3.23	جميع الفقرات

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

من جدول (13) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.23، أي أن الوزن النسبي يساوي 64.6%، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا السؤال الثالث. تبين من أن أعلى فقرة كانت الفقرة رقم (3) التي تنص على " يوجد ثغرات قانونية في التشريعات الضريبية يستغلها أصحاب المشاريع الصغيرة " وحصلت على نسبة 73.4%. أما أقل نسبة كانت الفقرة رقم (1) التي تنص على " يخلو التشريع الضريبي من القوانين الضريبية لمعاملات المشاريع الصغيرة. " وحصلت على 62.2%. الإجابة على السؤال الثالث الذي ينص على " ما مدى وجود لطرق وأليات محدد للجباية الضريبية في قطاع غزة؟

جدول (14): المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات السؤال الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تعتبر الرقابة على أصحاب المشاريع الصغيرة غير خاضعة لسلطه مركزية.	3.49	%69.8	1.18	ب

4	0.98	%67.2	3.36	لا يوجد تحديد هوية المكلفين الذين يمارسون المشاريع الصغيرة بشكل دقيق.
3	0.96	%68.0 0	3.40	لا يوجد قائمة بيانات المكلفين الذين يمارسون المشاريع الصغيرة بشكل كامل.
2	1.14	%68.4	3.42	لا تحقق الرقابة على القرارات الضريبية للمكلفين لأصحاب المشاريع ضمن النظام الضريبي الحالي بشكل كامل.
5	1.31	%64.4	3.22	بين الرقابة على الصفقات الالكترونية وفق أساليب الرقابة التقليدية.
	0.95	67.2%	3.36	جميع الفقرات

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

من جدول (14) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.36، أي أن الوزن النسبي يساوي 67.2%، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال.

تبين أن أعلى فقرة كانت الفقرة رقم (1) التي تنص على "تعتبر الرقابة على أصحاب المشاريع الصغيرة غير خاضعة لسلطة مركزية". وحصلت على نسبة 69.8%. وفقرة كانت الفقرة رقم (4) التي تنص على "لا تحقق الرقابة على القرارات الضريبية للمكلفين لأصحاب المشاريع الصغيرة ضمن النظام الضريبي الحالي بشكل كامل". وحصلت على نسبة 68.4%.

أما أقل نسبة كانت الفقرة رقم (5) التي تنص على "بين الرقابة على الصفقات الالكترونية وفق أساليب الرقابة التقليدية". وحصلت على 64.4%، والفقرة رقم (2) التي تنص على "لا يوجد تحديد هوية المكلفين الذين يمارسون المشاريع الصغيرة بشكل دقيق". وحصلت على 67.2%.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

للتحقق من صحة الفرضيات قام الباحثون باستخدام اختبار One Sample T-Test
اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

جدول رقم (15) اختبار One Sample T-Test

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة "T"	الفرضية
0.934	-0.012	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية "13" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 0.514 تبين من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة -0.012، وهي أصغر من (T) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "13" تساوي 0.514، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

- اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للقوانين وتعديلات التشريعية على القوانين الضريبية من أجل التنظيم الضريبي والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

جدول رقم (16) اختبار One Sample T-Test

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة "(T)"	الفرضية
0.017	0.352	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للقوانين وتعديلات التشريعية على القوانين الضريبية من أجل التنظيم الضريبي والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية "13" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 0.514 تبين أن قيمة (T) يساوي 0.352، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.017، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للقوانين وتعديلات التشريعية على القوانين الضريبية من أجل التنظيم الضريبي والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين الحاجة لطرق وأليات محددة وجديدة للجباية الضريبية والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

جدول رقم (17) اختبار One Sample T-Test

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة "T"	الفرضية
0.000*	36.492	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الحاجة لطرق وأليات محددة وجديدة للجباية الضريبية والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية "13" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 0.514
يبين أن قيمة "T" يساوي 36.492، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000*، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين الحاجة لطرق وأليات محددة وجديدة للجباية الضريبية والمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

12. النتائج والتوصيات

النتائج

1. تبين أن مجال الإجراءات المتبعة لتحصيل الضرائب على المشاريع في قطاع غزة، حصلت على وزن نسبي يساوي 67.8%، أي بدرجة موافقة متوسطة.
2. كما تبين أن الإجراءات الضريبية المتبعة تستطيع تحديد الإيرادات الضريبية التي ستخضع للضريبة لأصحاب المشاريع الصغيرة بشكل دقيق.
3. تبين أن الإجراءات المتبعة تفتقر المتابعة المستمرة للنشاطات المشاريع الصغيرة.
4. تبين أن الإجراءات الضريبية لا تستطيع تحديد وحصر كافة المشاريع الصغيرة لاختصاصهم للضريبة، وأنه لا يتم اختيار أسلوب التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة.
5. حصل مجال مدى الحاجة لإجراء تعديلات على القوانين الضريبية لتسهيل مهمة المشاريع في قطاع غزة، على وزن نسبي يساوي 64.6%، أي بدرجة موافقة متوسطة.
6. كما تبين أنه وجد ثغرات قانونية في التشريعات الضريبية يستغلها أصحاب المشاريع.
7. تبين أنه لا يخلو التشريع الضريبي من القوانين الضريبية لمعاملات المشاريع الصغيرة.
8. تبين أن مجال مدى وجود لطرق وأليات محدد للجباية الضريبية في قطاع غزة، حاز على وزن نسبي يساوي 67.2%، أي بدرجة موافقة متوسطة.
9. تبين أن الرقابة على أصحاب المشاريع الصغيرة تعتبر غير خاضعة لسلطه مركزية.
10. كما لا تحقق الرقابة على القرارات الضريبية للمكلفين لأصحاب المشاريع الصغيرة ضمن النظام الضريبي الحالي بشكل كامل.
11. وتبين أن لا يتم الرقابة على الصفقات الالكترونية وفق أساليب الرقابة التقليدية. "

12. واخبراً تبين عدم تحديد هوية المكلفين الذين يمارسون المشاريع الصغيرة بشكل دقيق.

التوصيات

1. العمل على نشر الوعي الضريبي بين المكلفين، وذلك من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة وفتح أقسام خاصة للتوعية الضريبية، وإمكانية نشر الوعي الضريبي في المناهج المدرسية من أجل إنشاء أجيال لديهم الحس الوطني لدفع الضرائب، وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة ما بين المكلفين والإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب.
2. العمل على استحداث تشريعات لإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب مساهمة في إنجاحها وحميها من الانهيار وتطوير البيئة القانونية والتشريعية بحيث يشمل المشروعات الصغيرة عامة لتلائم خصوصيتها وتستجيب لمتطلبات واحتياجات تلك المشروعات.
3. يجب توفير كادر ضريبي كفؤ وذو خبرة عالية من خلال تدريبهم بشكل مكثف للقيام بهذه المهام، مع ضرورة توفير الحافز المناسب لهم للعمل بأعلى درجات الكفاءة.
4. ضرورة فرض الرقابة على الصفقات الالكترونية وتحديد هوية المكلفين الذين يمارسون المشاريع الصغيرة بشكل دقيق وعمل لهم ملفات في الضريبة.
5. تشجيع إقامة مثل هذه المشروعات من خلال تطبيق عدة حوافز من ضمنها الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والتراخيص، وتخفيض أسعار المياه والكهرباء.
6. تشجيع المكلفين على تقديم الإقرارات الضريبية والكشوف الدورية في ميعادها حسب القانون، وذلك من أجل ضمان تحصيل الضريبي في الموعد المحدد، وفرض غرامة على التأخير تتناسب وحجم نشاط المكلف وصفقاته، ويمكن تحفيزهم من خلال منحهم المزيد من الخصومات عند تقديمهم للكشوفات الدورية والإقرارات الضريبية في الموعد المحدد.
7. ضرورة المتابعة الدورية والمستمرة من قبل الإدارة الضريبية للإقرارات الضريبية والتقديرات الضريبية، بهدف الرقابة على أصحاب المشاريع الصغيرة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- أبو هلال، مروان (2017)، المحاسبة الضريبية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن.
- 2- الحاج، طارق، (2015)، المنازعات الضريبية. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- 3- الحناوي، حمدي، (2016)، "تنظيم المشروعات الصغيرة"، مركز الاسكندرية، مصر.
- 4- السلامين ياسر، (2017): المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين. الخليل. فلسطين.

- 5- أمين، لطفي (2015)، المراجعة في عالم التغيير، ط5، دار الكتاب للنشر، القاهرة.
- 6- حسين، الأسري (2017) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ووزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة.
- 7- حماد، رشاد، (2016)، "تقييم المؤسسات في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة"، جامعة الأزهر، غزة.
- 8- حماد، طارق عبد العال (2018)، التجارة الالكترونية- المفاهيم والتجارب والتحديات، الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- 9- دراز، حامد (2012) دراسات في النظم الضريبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 10- علاونة، عاطف (2017) شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية، رام الله.
- 11- قباجة، أحمد (2018) النظام الضريبي الفلسطيني، مركز بيسان رام الله.
- 12- قنديل؛ امانى، (2017)، "تقييم منظمات المجتمع المدني العربي"، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، رام الله، فلسطين.
- 13- وهبة، محمد سليم: (2015)، واقع التهرب الضريبي. صنعاء. الجمهورية اليمنية.

ثانياً: الرسائل العلمية والمجلات

- 1- أحمد، إدريس (2015)، أثر التجارة الالكترونية على تطور التحاسب الضريبي بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- 2- الجعيدي، نبيل، (2020) معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص: دراسة استطلاعية على مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراتة، مجلة البحوث الأكاديمية العلوم التطبيقية، العدد 16.
- 3- الصالحي، صالح، (2017)، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكاليات وافاق التنمية، القاهرة، مصر.
- 4- القيسي، محمد (2018)، التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- 5- الهاجري، عجب (2015)، المشكلات الضريبية للأدوات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، مصر.
- 6- جبر، شذى، وحسن، أنوار، (2019) دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 11، العدد 2.

- 7- حماد، أيمن راشد (2016)، الضرائب على أرباح المهن الحرة في فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.
- 8- خافية، محمد عبد العزيز (2018)، المشكلات الضريبية للأدوات المالية، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية والضرائب، العدد 105، مصر.
- 9- دويس، وفاء، (2018)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية "دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس"، رسالة ماجستير، الجزائر.
- 10- رؤوف، نضال، وعواد، سري، (2021) تأثير معوقات تحصيل ضريبة الاستقطاع المباشر على الإيرادات الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 65.
- 11- زيد، محمد عدنان (2017)، التنظيم الضريبي للتجارة الالكترونية ومقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- 12- سلمان، عبد العزيز (2013) الصعوبات التي تواجه السلطات الضريبية الأردنية في تحديد الضريبة على الدخل في ظل التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة جدارا، اربد، الأردن.
- 13- عثمان، مرعي (2017)، دور مدقق الحسابات في مصداقية البيان الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
- 14- علام، ليلة (2016)، آليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمرة، الجزائر.
- 15- عواد، قيس (2016) مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الالكترونية، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العراق، المجلد 4، العدد 13.
- 16- فلاح، ميشال، (2015) "قراءة تقنية وقانونية حول التجارة الالكترونية وجباية الضرائب في مواجهة غير متكافئة، ورقة عمل.
- 17- معالي، سامح (2017)، معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Pronina, N.Susanti ,(2017) Indirect Taxation Of Electronic Commerce And European Experience، Lessons For Russia"، Central European University.